

الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام احمد بن حنبل

مالا يجوز بيعه لا يجوز رهنه .

قوله و مالا يجوز بيعه لا يجوز رهنه إلا الثمرة قبل بدو صلاحها من غير شرط القطع وكذا الزرع الأخضر في أحد الوجهين فيهما .

وأطلقهما في المغنى و الشرح و الرعاية الصغرى و الحاويين و النظم و الفروع و الفائق . أحدهما : يجوز يعني يصح وهو المذهب وجزم به في الخلاصة و المحرر و الوجيز و تذكرة ابن عبدوس و ناظم المفردات وغيرهم .

واختاره القاضي وغيره وصححه في التصحيح و شرح ابن منجا وغيرهما . وهو من مفردات المذهب .

والوجه الثاني : لا يجوز يعني لا يصح .

قال في الرعاية الكبرى : وإن رهنها قبل بدو صلاحها بدين مؤجل : صح في الأصح إن شرط القطع ولا الترك وكذا الخلاف إن أطلقا فتباع إذن على القطع ويكون الثمن رهنا بدين حال بشرط القطع : صح وباع كذلك انتهى .

فائدة : لو رهنه الثمرة قبل بدو صلاحها بشرط القطع : صح على الصحيح من المذهب وعليه أكثر الأصحاب .

وقيل : لا يصح وأطلقهما في الحاوي وتقدم كلامه في الرعاية .

تنبيه : يستثنى من عموم كلام المصنف : رهن الأمة دون ولدها وعكسه فإنه يصح ويباعا حيث حرم التفريق جزم به الأصحاب .

فائدة : متى بيعا كان متعلق المرتهن ما يختص المرهون منهما من الثمن وفي قدره ثلاثة أوجه .

أحدهما : أن يقال : إذا كانت الأم المرهونة كم قيمتها مفردة ؟ فيقال : مائة ومع الولد مائة وخمسين فله ثلثا الثمن وقدمه في الرعاية الكبرى .

والوجه الثاني : أن يقوم الولد أيضا مفردا فيقال : كم قيمته بدون أمه ؟ فيقال : عشرون فيكون للمرتهن خمسة أسداس .

الوجه الثالث : أن تقوم الأم ولها ولد ويقوم الولد وهو مع أمه فإن التفريق ممتنع .

قال في التلخيص : وهذا الصحيح عندي إذا كان المرتهن يعلم أن لها ولدا .

قال في الرعاية الكبرى : وهو أولى .

تنبيه : ظاهر كلام المصنف : جواز رهن المصحف إذا قلنا يجوز بيعه لسلم وهو إحدى

الروایتین نص علیه صحه فی الرعاية الكبرى .

قال فی الفروع : ویصح فی عین یجوز بیعها .

قال المصنف و الشارح : والخلاف هنا مبني علی جواز بیعه .

والرواية الثانية : لا یصح : نقله الجماعة عن الإمام أحمد C وجزم به ابن عبدوس فی

تذکرته وهو ظاهر ما قدمه فی الرعاية الصغرى و الحاویین فإنها ذکرنا حکم رهن العبد

المسلم لکافر وقدما عدم الصحة وقالا : وكذا المصحف إن جاز بیعه وأطلقهما فی الفائق .

وقال فی الرعاية الكبرى : وإن صحنا بیع مصحف من مسلم : صح رهنه منه علی الأصح .

فظاهرهم : أن لنا رواية بعدم صحة رهنه وإن صحنا بیعه .

وأما رهنه علی دین کافرا إذا کان بید مسلم ففيه وجهان .

أحدهما : یصح صحه فی الرعاية الكبرى .

قلت : وهو الصواب .

والثاني : لا یصح إن صحنا رهنه عند مسلم وجزم به فی الفائق و الکافي وهو ظاهر ما قدمه

فی الرعاية الصغرى و الحاویین وهو المذهب علی ما اصطلاحناه فی الخطبة وأطلقهما فی

الفروع .

الأولى : قال فی الرعاية الكبرى : وألحقت بالمصحف كتب الحديث یعنی فی جواز رهنها بدين

کافر .

قال فی الکافي : وإن رهن المصحف أو كتب الحديث لکافر : لم یصح انتهى .

الثانية : فی جواز القراءة فی المصحف لغير ربه بلا إذن ولا ضرر : وجهان وأطلقهما فی

الفروع .

أحدهما : لا یجوز قدمه فی الرعاية الكبرى فی هذا الباب وهو ظاهر ما قطع به فی المغنى و

الشرح فإنهما قالا : وعنه یجوز رهنه .

قال فی الإمام أحمد C : إذا رهن مصحفا لا یقرأ فيه إلا بإذنه انتهى .

الثاني : یجوز اختاره فی الرعاية .

وجوز الإمام أحمد C القراءة للمرتهن .

وعنه یکره ونقل عبد الله : لا یعجبني بلا إذنه .

الثالثة : یلزم ربه بذله لحاجة علی الصحيح من المذهب قدمه فی الفروع وقيل : یلزم

مطلقا .

وقيل : لا یلزم مطلقا کغيره وقدمه فی الرعاية الكبرى ذکر ذلك فی الفروع فی أول کتاب

البيع .

وتقدم بعض أحكام المصحف هناك وأكثرها فی آخر نواقض الوضوء

